أمن الخليج العربي في ضل المشروع النووي الايراني

البحث تقدم به الطالبة

(أية قاسم محمد)

كجزء من نيل شهادة

البكالوريوس في العلوم

السياسية

الموضوع
المقدمة
المبحث الأول\ العلاقات الخليجية الإيرانية
المطلب الاول\ قوة إيران العسكرية
المطلب الثاني\الاطماع الإيرانية في الخليج العربي
المبحث الثاني\دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي
المطلب الأول\دوافع امنيه ودوافع سياسية
المطلب الثاني \ البرنامج النووي الإيراني ومنطقة الخليج العربي
المبحث الثالث\الموقف الخليجي والإقليمي والدولي تجاه البرنامج النووي
الخاتمة والنتائج
المصادر

المقدمة

- تعد إيران واحدة من اكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية وبحكم موقع إيران الجيوبولتيكي ودورها الإقليمي فقد أصبحت محط أنظار واهتمام العالم وهذا الأمر مكنها من تبوء مركز متميز وجعلها تؤدي دورا مهما في النظام الإقليمي في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي (١٩٧٤) حيث لعبت إيران دور (شرطي الخليج) للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على حساب جارتها الدول العربية غير إن الحرب مع العراق عام (١٩٨٠_١٩٨٨) حالت دون ذلك بل وأدت إلى عزل إيران وانقسام الصف العربي وتدهور علاقاتها مع الدول الغربية وتعتبر أزمة الخليج الثانية عام (١٨٩٠_١٩٩١) والتي تمثلت باحتلال الكويت لمدة ٧ شهور بمثابة الفرصة الهامة لكسر حالة العزلة والانفتاح الإيراني على الدول العربية والغربية تمهيدا لاستعادة إيران دورها ووزنها على المستويين الإقليمي والدولي وقد اتسمت العلاقات الخليجية الإيرانية بالتشابك والتعقيد بالرغم وجود العديد من أوجه العلاقات الاقتصادية والتجارية ذات الوزن الهام بين الطرفين ظلت العديد من المسائل العالقة تطبع العلاقة بنوع من التأزم إذ ظلت قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث احد أهم البنود الثابتة في البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي إلا إن البرنامج النووي الإيراني طغى في الفترة الأخيرة على ما عداه من قضايا باعتباره يعطي إيران بعدا استراتيجيا وحيويا وبالتالي موضوعا غير قابل للمساومة لأنه يمثل مطلبا قوميا على المستوى الرسمي والشعبي الإيراني فيما شكل للدول الخليجية مصدر قلق وتوجس للعديد من الاعتبارات لأنه يجعل ميزان القوى في صالح إيران بامتلاكها سلاحا استراتيجيا مهما تضم منطقة الخليج العربي كلا من دول مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين والكويت والإمارات وعمان وقطر والسعودية) إضافة إلى كل من إيران والعراق وقد تحولت منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة إلى واحدة من أكثر بؤر العالم أهمية وذلك بسبب وجود البترول وهو المصدر الرئيسي لإمدادات الطاقة للعالم كما تعتبر العلاقات الأمريكية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي وما أحدثه الاحتلال الأمريكي للعراق من تداعيات إقليمية وداخلية في ظل انتقال مركز هذا الصراع التاريخي باتجاه أسيا شرقا وتحديدا منطقة الخليج العربي حديثا مع تنامي احتمالات المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بما يهدد بالمقابل وقف تصدير النفط من مضيق هرمز الاستراتيجي

إشكالية البحث

إشكالية البحث

منذ الشهور الأولى لانتصار الثورة الإيرانية وحتى اليوم تمثل إيران خطراً حقيقيا على أنظمة الحكم في دول او دويلات الخليج العربي. وتتبع مصادر الخطر من شهية القادة لإيرانيين الى تصدير ثورتهم الى الخارج وعلى وجه الخصوص البلدان المجاورة ولم تفلح كل القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج في تبديد مخاوف زعماء هذه البلدان من الجار الشرقي لاسيما بعد ان أصبح واضحاً للجميع ان الإيرانيين يمتلكون مشروعاً نوويا جاداً. ورغم نفي الإيرانيين المتكرر للتهم الموجه إليهم بالسعي لامتاك سلاح نووي. يضل المشروع النووي الايراني مصدر قلق للخليج والسؤال الذي يسعى هذا البحث الى الإجابة عنه:

ما هي تأثيرات المشروع النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية الخليجية؟

منهجية البحث

منهجية البحث

هناك منهجان رئيسيان للبحث في حقل العلوم الإنسانية: المنهج الكمي والمنهج النوعي. وفي حين يعتمد المنهج الكمي على المعطيات الإحصائية والرقمية التي يحاول من خلالها اثبات او نفي فرضيات تتعلق بمجال تلك الاحصاءات.

يعتمد المنهج النوعي على نظريات وطروحات أكاديمية سبق لها وان تناولت موضوع البحث. وبالاستناد الى تلك النظريات والطروحات يحاول هذا المنهج استنباط فرضيات تثري موضوع البحث بنتائج جديدة. وعليه فأن بحثي هذا يعد بحثاً نوعيا وذلك لأنه يسعى الى تحليل العلاقات الإيرانية الخليجية ومد تأثرها بالمشروع النووي الإيراني على أساس نظرية الواقعية الجيدة في العلاقات الدولية. ويحاول البحث، على ضوء هذه النظرية الخروج بتحليل شامل للمشكلة والتنبؤ بما قد تؤول اليه العلاقات المتوترة بين الطرفين. ولتكوين صورة شاملة عن الموضوع وابعاده ارتأيت ان ابحث المشكلة من خلال ثلاث محاور رئيسية وهي: المحور السكر والمحور السياسي والمحور الاجتماعي وبذا يشمل البحث ثلاث مفاصل أساسية تجمع بينهما في الاخر خاتمة تلخص اهم تأثيرات المشروع النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية الخليجية

الإطار النظري

الإطار النظري

تنطلق هذه الدراسة من رؤية النظرية الواقعية في العلاقات الدولية إذا إن العلاقات بين الدول تبنى على المصالح وان الدول تسعى لتحقيق مصالحها بامتلاك القوة كما عرفها (مورغن ثاو) لتعزيز الدول قوتها فإنها تميل إلى انتهاج سياسة توازن القوى حتى تحقق المزيد من قوتها لتحقيق مصالحها وحيث إن القوة العسكرية احد عناصر القوة التي تسعى الدول لامتلاكها فان الدول تدخل في ما يسمى بمعضلة الأمن حيث إن محاولة دول تقوية نفوذها بامتلاك قوة عسكرية فان ذلك يدفع إلى إن تقوم دول مجاورة أخرى السعي لامتلاك قوة عسكرية تدخل الدول في سباق تسلح مما يدفع إلى التوتر بين الدول وان امتلاك القوة العسكرية يدفع الدول لانتهاج سياسة الردع لمنع الدول التي تمتلك السلاح النووي من استعماله ودول الخليج العربي بحاجة إلى تبني سياسة ردع مقابلة لمواجهة حصول إيران على القوة النووية وإما حالة توازن القوى فإنها تؤدي إلى استقرار التفاعلات السياسية الدولية وعدم توازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب إما لتحقيق مصالح وأهداف توسعية أو طلبا لاستعادة حالة التوازن لذا فان توازن القوى يبدو وكأنه قانون داخل العلاقات الدولية وهناك ما يسمى بالتوازن النووي وهي حالة لا يملك فيها أي طرف تدمير الطرف الأخر خوفا من التدمير المتبادل ولا يتطلب ذلك تكافؤ عددي ولكن وجود الحد الأدنى يعد كافيا لحدوث هذا التوازن وقد ينشا هذا التوازن في غياب توازن القوى وعلى الرغم من ذلك فانه يؤدي إلى نوع من الاستقرار في حالة توفره

فرضية البحث

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها إن البرنامج النووي الإيراني يهدد امن الخليج العربي ويدخل المنطقة في سباق تسلح في منطقة الخليج قد يشكل عبئا اقتصاديا على هذه المنطقة.

المبـــحث الأول

العلاقات الخليجية – الإيرانية

العلاقات الخليجية – الإيرانية

منذ الفتح الإسلامي كانت هذه المنطقة وهي منطقة الخليج العربي وشبة الجزيرة العربية ومنطقة بلاد فارس عبارة عن منطقة جغرافية واحدة ضمن الدولة الإسلامية في كافة العصور فأصبح هناك تواصل حضاري وثقافي وتجاري بحكم التجاور الجغرافي بين هذه المناطق وبعد إن انهارت الدولة العثمانية والدولة الصفوية وتم الاحتلال من قبل البريطانيين وما خلفه هذا الاستعمار من خلافات حدودية إلى هذا اليوم بدت ملامحه ماثلة أمامنا.

على الرغم من هذه الخلافات ألا إن العلاقات الاقتصادية والتجارية تشهد انتعاشاً كبيراً كما إن العلاقات السكانية بين الدول هذه المنطقة حيث يتواجد عائلات خليجية من أصول فارسية وكذلك ضمن النسيج الاجتماعي للمجتمع الإيراني غوائل ذات أصول عربية حالياً.

المطلب الأول

قـــوة إيران العسكـــرية

قـــوة إيران العسكـــــرية

برزت إيران كقوة عسكرية ضاربة أساسية لحماية استقرار أنظمة دول الخليج جنوباً عندما أرسلت لعمان قوات عسكرية في (١٩٧١/١١/٣٠) لا تقل عن خمسة آلاف مع طائرات هيلوكوبتر لمقاتلة ثوار الجبهة الشعبية لتحرير ظفار مع التهديد بأن إيران ستحتل إي إمارة تقع تحت سيطرة حركات يسارية (المبيض ، ٢٠٠٢:١٨).

لم تسحب القوات حتى بعد إخماد الثورة في نهاية عام (١٩٧٥) إلا انه بعد مجي الثورة الإسلامية ومحاولة إيجاد مناطق نفاذ إيرانية على الحدود السعودية واليمن مثل خلق لدول الخليج العربي(العيد روس، ٢٠٠٢:٣٤).

كانت للشاه علاقات مشتتة مع الأنظمة العربية العريقة للغرب كالأردن والغرب والسعودية وكان يتوقف معها في كثير من المواضيع المتعلقة بأمن الخليج وكذلك مع أمريكا والغرب وقد قام بمحاربة الشيوعية ونظام عبد الناصر وقد قام بالدعم العسكري للملكين في اليمن الشمالي ما بين عامي (١٩٦٢-١٩٧٠) لمواجهة القوات المصرية إذا إن الشاه لم يحترف بالنظام الجمهوري عندما قدم عوناً عسكرياً للأمام البدر المخلوع لاستعارة عرشه واتهم النظام الجمهوري بأنه ادخل الروس والشيوعيين الى منطقة الشرق الأوسط وأشاع الفوضى فيها (شاكر، ١٩٧٩:١١٦)

أرادت إيران إن تتبع سياسة توسعية في منطقة الخليج العربي مقيدات تمد نفوذها إلى الخليج العربي وبخاصة الكويت والبحرين وصار ينتحل عدد من الإيرانيين إلى هاتين المنطقتين إلا إن الكويت قد انتبهت إلى هذا الخطط فوقفت في وجه هذا التوسع (شاكر، ١٩٧٩:١١٧)

وعندما قررت انكلترا الانسحاب من المنطقة رغبت إيران في إن تخلخلها في السيطرة وتطلعت في ضم البحرين إليها لكن الاستفتاء الذي جرى دل على الرغبة في الاستقلال و الحرية وإعلان قيام دولة البحرين واضطرت إيران للاعتراف بها الاستقلال وكانت بين الدولتين علاقات سياسة ولكنها عادت فاحتلت ثلاث جزر في الخليج العربي وهي طني الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى الأخيرة منها تنتج البترول ولقد كانت لهذا الاحتلال حداة الكبير في البلاد العربية كافة فقطعت العراق علاقاتها السياسية مع إيران وسحبت ليبيا أرصدتها من المصارف الانكليزي ورفضت إمارة رأس الخيمة الانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية إلا إذا قطعت الدولة الجديدة علاقاتها مع إيران ولكن عادت وانضمت إلى الاتحاد ولم تغير إيران سياستها في الخليج العربي (شاكر، ١٩٧٩:١١٩)

ومن القضايا التي عملت على توتر العلاقات الإيرانية الخليجيات مسألة الحدود البحرية (الجرف القاري) حيث يقع جزء مهم من إيران جنوبا على الخليج العربي في مقابل دول الخليج العربية على الضفة الغربية للخليج وهناك حدود بحرية لكلا الطرفين وهي غير محدودة حتى ألان من ضمنها جزر وآبار نفطية وثروة سمكية وتجارة دولية للدول المتشاطئة عبر العصور حتى يومنا هذا وقد شابت العلاقات الخليجية والعربية مع إيران مشكلات منذ أيام الشاه وكان يفترض إن تحدد الحدود البحرية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران وان تتم تسوية المشكلات الأخرى بين الطرفين لكن حتى وقتنا الحاضر لا تزال المشكلة قائمة تنتظر الحل بالتراخي أو بالتغاضي وتثير دول الخليج العربية هذا الموضوع بين الحين والآخر دون إن تجد جديلة من الجانب الإيراني (التميمي ، ٢٠١٠)

المطـــلب الثـــانى

الأطماع الإيرانية فى الخليج العربى فى عهد الشاه

الأطماع الإيرانية فى الخليج العربى فى عهد الشاه

يبدو إن الموقف العربي تجاه الأطماع الإيرانية لم يكن من القوة بشكل يودع إيران عن تصرفاتها فعندما عرضت موضوع البحرين على الجامعة العربية وتمت إحالته إلى الجنة السياسية عام (١٩٥٤)،فأن العرب لم يتفقوا على رأي موحد وحاسم ضد الأطماع الإيرانية، وكل ما فعلته الدول لعربية هو الدفاع عن جزر البحرين وعروبتها إمام المنظمات والهيئات الدولية ،ومواجهات الإعدادات الإيرانية وحدها، وتكذيب الصيغ الإيرانية وذلك بحد تطور الحركات الوطنية في الوطن العربي، وهجومهم بالإذاعات والوسائل الإعلامية ضد إيران وخاصة ضد تصرفات الشاه العدائية (العقاد ، ١٩٧٤:٢٧٦) وفي ١٩٥٧\١١\١١ أصدرت حكومة طهرات قرار بناء على التعليمات الصادرة من الشاه باعتبار البحرين الإقليم الرابع عشر ضمن التنظيمات الإدارية الجديدة وتبعه مباشرة مقالات شديدة التعصب نشرها العسكري الإيراني الدكتور علي غولي اردلان، يفسر فيها وجهة النظر الإيرانية والأسباب التي دعت إلى المطالبة بالبحرين، وبإيحاء من الحكومة الإيرانية قامت الصحافة في إيران بنشر مقالات وموضوعات حماسية، وكذلك التمثيل النيابي للبحرين في البرلمان الإيراني وتخصيص مقعد لهذا الغرض بالإضافة إلى تعيين حاكم إيراني للبحرين واعتبار البحرين جزءا من الأقاليم الإيرانية (الموسوي ، ١٩٨٢:٧٥) وكان لقرار ضم البحرين لإيران صدى كبير في الأوساط البريطانية والسعودية ولكن الحكومة البريطانية ترى إن موضوع البحرين قد انتهى إلى الأبد بعد عقد الاتفاقية المانعة عام ١٩٧١ والتي خولت بريطانيا شؤون البحرين، الخارجية وإعطائها الحماية كما زادت بريطانية من تصرفاتها العدائية تجاه الحركة الوطنية في البحرين، والتي بدأت تتزايد من جراء الوعي السياسي وتطالبها باستقلال البحرين (لونزوسكي ، ١٩٦١:١٦١) وبعد إن ازدادت أهمية البحرين بالنسبة للوجود البريطاني في الخليج العربي وتقلص النفوذ البريطانية في اليمن الجنوبية أرى ذلك إلى نقل قواعدها العسكرية من عدن إلى البحرين لكي تتمكن من إضعاف الحركة القوميات العربية وقدمت إيران احتجاجا على الرسوم الجمركية على البضائع وتجارة الترانزيت التي تمر في البحرين .وفي عام (١٩٦٥) بلغت عائدات الدخل القومي للبحرين البترول الخام ٦٠٠٠.٠٠٠ .جنية إسترليني علما إن بان دخلها من البترول كان عام (١٩٢٦) جنيها إسترلينيا وهو العام الذي اكتشفت فيه البترول ليس في البحرين فحسب بل في كل منطقة من إمارات الخليج تم اكتشاف النفط الخام (العيد روس ، ٢٠٠٢:٣٣٩) ومنذ إجبار بريطانيا رضا الشاه على التنازل لأبته عام (١٩٤١) ونفيه إلى خارج إيران وحتى الانتهاء من الحرب العالمية الثانية كانت إيران بل العالم كله مشغولا بالحرب الكبرى ، لذا لم يكن هناك اعتداءات إيرانية على الجزر العربية وبعد إسقاط حكومة مصدق وعودة محمد رضا خان إلى الحكم في إيران بدأت الادعاءات الإيرانية حول الجزر تظهر في الستينات الجامعة العربية تهتم بالإمارات العربية وتساعدها في شتى المجالات وعندما أنزلت القوات الإيرانية جنودها في جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة (١٩٦٥) قدمت احتجاجا على هذه التصرفات الإيرانية ،إلا إن وزير الخارجية الإيراني نقى هذه الإنباء عندما استفسر من قبل السفراء العرب المقيمين في طهران عن مدى حصة تلك الإنباء في شهر ابريل عام ١٩٦٥ (قاسم ، ١٩٧٤:١٨٧) ولكن التحديات دلت بعد ذلك على إن إيران قد أنزلت قواتها في هذه المنطقة وغيرها من الجزر (العيد روس ، ٢٠٠٢:٣٤٤)

المبحث الثانى

دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي

دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي

أعلنت إيران في ١١ ابريل أنها قد انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية وإنها مصممه على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم على أساس الضوابط الدولية وإنها لا تحتاج إلى أسلحة دمار شامل

وكان قد تم الإعلان عن نجاح عملية التخصيب من ١٦٤ جهاز طرد مركزي في منشأة (ناتانز) النووية وقال نائب رئيس الطاقة الذرية الإيرانية إن إيران ستسعى لوضع ٥٤ إلف جهاز طرد موضوع التطبيق وان إيران ستعتمد في القوة القادمة على أجهزة طرد فئة باء فتمكن الإيرانيون من تخصيب اليورانيوم بنسبه ٣.٥% التي تناسب الاحتياجات المدنية فأنهم سوف يتمكنون في نهاية الأمر من تخصيب اليورانيوم بمعدلات ونسب أعلى للأغراض العسكرية حيث تبرز الكثير من الأطروحات النظرية لتبرير لجوء الدول إلى امتلاك قدرات نووية ومن ابرز هذه الدوافع (حمدان، ١٩٨٧: ١٩-٢٤)

المطلب الأول: الدوافع امنية

المطلب الأول: الدوافع امنية

أولا: امتلاك القوة العسكرية: -تستند الدوافع العسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني إلى إن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران وأبرزها إن إيران لابد إن تستعد لأية احتمالات في المستقبل كما ان إيران استنتجت أنها يجب إلا تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية اتجاه إيران

ثانيا: تعزيز المكانة السياسية الدولية: -بمعنى تعزيز المكانة السياسية سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي إن امتلاك الدول للسلاح النووي يساعد في تقوية الدول للحصول عليها مكاسب سياسية في تفاوضها مع الدول الإقليمية والعالمية وبناء علية فان امتلاك إيران للسلاح النووي يعطيها مكانة سياسية وقدرة تفاوضية أكبر لتحقيق مكاسب سياسية تحقق الأمن والاستقرار والهيبة

ثالثا: الأمن والاستقلال الكامل: ترى إيران نفسها ألان في مواجهة القوة العظمى الوحيدة في العالم التي تمتلك معظم مشاريعها ومصالحها في المنطقة الأمر الذي يشكل تهديدا للأمن القوي الإيراني وسيادته ولا يمكن مواجهة هذا التهديد إلا بامتلاك قوة رادعة بحجم السلاح النووي

(فتحي، ٢٠٠٦:٣٦١)

دوافع سياسية

دوافع سياسية

أولا: تحقيق أهداف معينة للسياسية الداخلية مثل إرضاء الغرور الوطني أو رفع الروح المعنوية الوطنية او إرضاء المؤسسة العسكرية وان على إيران إن يتضح إن دوافعها هي خليط من هذه الدوافع جميعا وفي ذات الإطار يمكن الإشارة إلى عدة اعتبارات (درويش،٢٠٠٤:٧-١٠)

١-اعتبارات المكانة الإقليمية والدولية فإيران بموقعها الاستراتيجي أخذت في الحسبان وجود ثلاث قوى على صعيد المنطقة هي إسرائيل وتركيا وباكستان والهند

٢-اعتبارات عسكرية تعود إلى امتلاك العديد من الإطراق في المنطقة لأسلحة نووية وتمثل هذه الإطراق في إسرائيل وباكستان والهند فإسرائيل تمتلك القنبلة النووية

ان الدوافع الاستراتيجية المحتملة وراء النووي العسكري الإيراني يمكن رصدها في مسائل عدة تشمل البقاء، الردع، الهيبة والمكانة، الأمن والاستقلال الكامل، حالة القوى العظمى حيث يمكن من خلالها وضع كل دافع من هذه الدوافع في مكانة يمكن إن تحصل عليها إيران من امتلاك السلاح النووي ويمكن توضيح هذه الدوافع (فتحي،٢٠٠٦:٣٦١)

أولا: البقاء: وهو حافز أساسي ومهم لامتلاك السلاح النووي ويستند إلى تصور إن هناك حاجة إلى وسيلة تضمن بقاء دولة ما أو ثقافة ما فمن الواضح إن إيران لا تواجه عدوا أو تهديدا مصمما على إزالتها ولكن نجد إن البقاء كدولة دينية شيعية ذات ثقافة خاصة هو هاجس أمنى قومي مستمر داخل التركيبة العقائدية الإيرانية

ثانيا: الردع: يمثل الردع عقيدة استراتيجية في منظومة الأمن القومي الإيراني فالجيش الأمريكي ينتشر في العراق والخليج ويتمركز في دول أسيا الوسطى والمحيط الهندي كما تنظر إسرائيل النووية الى إيران باعتبارها العدو الأول لها

ثالثا: الهيبة والمكانة: على مر التاريخ كان امتلاك القوة العسكرية القوية والمتفوقة كميا يعد الوسيلة الأساسية لترسيخ هيبة الدولة وتحديث إيران لقواتها العسكرية وامتلاكها تقنيات تصنيعها بالإضافة إلى وجود قوة نووية يمكن إن يضعها في مصاف القوى الإقليمية العظمى ويزيد من حضورها الدولي

رابعا: حالة القوى العظمى: تمتلك إيران أرثا إمبراطوريا عظيما متمثلا بالإمبراطورية الفارسية التي كان يمتد نفوذها إلى وادي النيل واسيا الصغرى الأمر الذي حفزنا نحو بناء قوة عظمى مهيمنة إقليميا وحتى دوليا وخصوصا مع امتلاكها لعمق إيديولوجي لا يستهان بهي

وان أهم الدوافع المهمة وراء امتلاك إيران للقدرات النووية هو رغبتها في لحاق القوى الإقليمية المجاورة لها كما إن سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي يعبر بشكل أو بأخر عن رفض إيران لسياسة الغرب التي تغض الطرف عن مطالب دول منطقة الشرق الأوسط بتطبيق التفتيش الدولي على المنشاة النووية في إسرائيل أو على الأقل مطالبة إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية إما العوامل الداخلية فيبدو إن تأثيرها على برامج إيران النووية ضئيل للغاية حيث يحظى برنامج تطوير القدرات النووية وأنظمة نقلها بدعم واسع في إيران فالاصطلاحيون والمحافظون على حد سواء يتفقون على ضرورة حيازة أسلحة الدمار الشامل باعتبارها أولوية دفاعية عليا وان إيران محاطة بقوى نووية مجاورة مثل روسيا ولباكستان والهند عدا إن إسرائيل أيضا تهدد إيران

المطلب الثانى: البرنامج النووي الإيرانى ومنطقة الخليج العربى

المطلب الثانى: البرنامج النووي الإيرانى ومنطقة الخليج العربى

لاشك في إن التسلح الإيراني الكثيف والمستمر يثير القلق في إقليم منطقة الخليج العربي حيث إن حجم التسلح ونوعيته تعدان عملية دفاعية وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات استفهام كبرى كما ان برنامج التسلح الإيراني من شانه إن يؤثر بشكل كبير على البيئة الاستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط فهو إضافة إلى نسفه قواعد حظر انتشار الأسلحة يفرض تهديدا على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة كما يهدد أيضا مصالح حلفائها في الشرق الأوسط إما دول الخليج العربية التي أكدت على عدم نيتها في الحصول على أسلحة نووية فان البرنامج النووي يعتبر لها امرأ رعبا رغم ادعاء إيران أنها تطور البرنامج لإعراض سلمية فقط (بأديب، ٢٠٠٥: ٣٢)

تتعدد الآثار التي يمكن إن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كما يلي:

تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج ومما لا شك فيه إن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شانه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى حيث إن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلا إن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت إن تتجه فان مسارها لت يكون الشمال او الشرق ففي الشرق هناك القوى النووية الأسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين" وفي الشمال هناك روسيا وبالتالي فان إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب (الخالدي،٢٠٠٧:١٣١)

إما الخوف الأكبر لدى دول مجلس التعاون الخليجي فهو كما وضحه الأمين العام السابق للمجلس عبد الله بشار مبينا إن البرنامج النووي الإيراني يسهم في زعزعة توازن القوى في المنطقة جاعلا من إيران القوى الرئيسية والأكثر قوة وهيبة في الوقت الذي يؤمن فيه بان موقف دول مجلس التعاون الخليجي ينبغي إن يكون موحدا وقويا وواضحا (محمود،٢٠٠٥:٤٣)

والجدير بالذكر إن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني يجمع بين تأييد هذا البرنامج والوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في إيقاف هذا البرنامج والحد منه وذلك بسبب خوفها وقلقها الناجم عن تبني إيران لهذا المشروع ويمكن القول إن التعبير العام حول البرنامج النووي الإيراني يتضمن ما يلي (القادر،٢٠٠٥:٥٧)

١: تكرار الاعتراف بحق إيران للحفاظ على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية والدعوة لفرض حظر إقليمي على الأسلحة النووية

[أسلحة الدمار الشامل]

٢: دعم التوصل إلى حل دبلوماسي للازمة النووية الإيرانية والأعراب عن الرغبة في القيام بدور نشط في ذلك جنبا إلى جنب مع الدول الغربية

٣: حث إيران على التعاون مع المجتمع الدولي وضمان التحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٤: الاعراب عن قلقها إزاء أي عمل عسكري ضد إيران مع التشديد على العواقب المدمرة لمثل هذا الهجوم والذي يشكل خطرا على الأقطار الخليجية في حالة حدوث ذلك

ومن الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل الى صيغة مشتركة لأمن الخليج حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية الخليجية فايران تطالب دوما بان يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من إن امن الخليج هو مسؤولية دولية الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران إلا إن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شانه إن يعوق إمكانية التوصل الى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من اجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي عبر عنه الأمير تركي الفيصل بإقدام الرياض عادى اتخاذ قرار بامتلاك أسلحة نووية حال امتلاك إيران لأسلحة مماثلة (اليان،٢٠١١)

وثانيها: ـ إن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لابد وان تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الاطراف الإقليمية ومنها إيران وأول هذه المتطلبات عدم تهديد امن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها

(تقي الدين،٢٠١١:٥)

وثالثها:ـ امتلاك إيران لسلاح نووي من شانه إن يقود كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض وبالتالي فان امتلاك إيران للسلاح النووي يساعد في تحسين العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث واعتبار القضية شانا إيرانيا داخليا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول إعمال القمم الخليجية السنوية (الأنصاري ،٢٠٠٦:٦) إما بالنسبة للآثار البيئية المباشرة تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية حيث يقع مفاعل وبشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد (٢٨٠) كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفحة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لأتملك عناصر الأمان النووي المضمونة

وعلى الصيد الاقتصادي

وعلى الصيد الاقتصادي

فعلا الرغم من التباينات السياسية بين إيران والدول الخليجية إلا إن التعاون الاقتصادي كان احد أهم عوامل التقارب بين الجانبين حيث تعد تلك الدول اكبر الشركاء التجاريين لإيران وتشير الإحصاءات إلى إن حجم التبادل التجاري بين إيران ودولة الكويت قد بلغ (١٨٠) مليون دولار في عام (٢٠٠٣) في حين كان لا يتعدى (٤٠) مليون دولار كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وإيران من (١٢١٨) مليون ريال خلال عام (٢٠٠٣) إلى بليون ريال خلال عام (٢٠٠٤) إما حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وإيران فقد بلغ في عام (٢٠٠٣) حوالي (٦٨) مليونا و (٢٥٠) إلف دولار إما بالنسبة لدولة الإمارات فعلى الرغم وجود النزاع الإماراتي الإيراني حول قضية الجزر الإماراتية الثلاث إلا إن الإحصاءات الإيرانية تشير إلى إن الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران في الوقت الراهن كما أنها خامس اهم دولة في تزويد إيران بالبضائع ففي عام (٢٠٠٣) سجل التبادل التجاري بين البلدين اعلي المعدلات إذا بلغ (١٦.١٠) مليار درهم (٤.٤مليار دولار) بما يعادل (١٣%٥.) من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم والبالغ (١١٨.٩٥) درهم (٣٢.٥ مليار دولار) كما تعد إيران أهم الأسواق على الإطلاق بالنسبة للإمارات في مجالي الاستيراد وإعادة التصدير (كشك، ٢٠٠٥:٥)

وعلى الصعيد السياسي

وعلى الصعيد السياسى

على الرغم من إن العلاقات الإيرانية الخليجية قد شابها بعض التوتر منذ قيام الثورة الإيرانية وما تبعتها من تداعيات حيث كان التوتر هو السمة السائدة في العلاقات بين الجانبين إلا إن بعض الدول الخليجية (قطر وعمان) قد حافظت على علاقة قوية مع إيران خاصة وان مضيق هرمز فرض بعضا من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعمان تحديدا ثم انضمت إليها لاحقا دولة الكويت وان كان بدرجة اقل مع استمرار العلاقات متوترة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وبدرجة اقل من البحرين(بأديب، ٢٠٠٥: ٢٧)

وان إيران حاولت جاهدة في السعي للحصول على زيادة قدراتها العسكرية والسياسية وذلك في ظل نظرتها للوضع الإقليمي والدولي المحاطة بهي إيران من دول مجاورة لها تمتلك القدرات النووية مثل الصين روسيا باكستان وكذلك إسرائيل كما إن الوجود العسكري الأمريكي الموجودة في أفغانستان والعراق والخليج العربي قدحا بإيران بالتفكير والعمل على امتلاك مثل هذا السلاح لتحقيق التوازن في ميزان القوى فكان إن وجهت الأنظار إلى منطقة الخليج العربي بحكم موقعها على الضفة الشرقية للخليج العربي وتحكمها بجانب عمان في مضيق هرمز والذي يمر به خط إنتاج النفط والغاز والممر التجاري الدولي

وان استراتيجية إيران تهدف إلى امتلاك القوة وان تصبح إيران هي المرجعية الدينية لكل الطوائف الشيعية وهي الحاضنة والراعية لكل القوى والأحزاب الشيعية في العالم لاستخدامها لتحقيق أهدافها

المبحث الثالث

الموقف الخليجي والإقليمي والدولي تجاه البرنامج النووي

الموقف الخليجي والإقليمي والدولي تجاه البرنامج النووي

لا شك إن التسلح الإيراني المستمر يثير القلق في إقليم منطقة الخليج حيث إن حجم التسلح ونوعيته تعدان عملية دفاعية وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات استفهام كبرى إن برنامج التسلح الإيراني من شانه إن يؤثر بشكل كبير على البيئة الاستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط فهو إضافة إلى نفسه قواعد حظر انتشار الأسلحة يفرض تهديدا مباشرا على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة كما يهدد أيضا امن القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط

إما دول الخليج العربي والتي كررت عدم نيتها في الحصول على أسلحة نووية فان البرنامج النووي الإيراني يعتبر بالنسبة لها امرأ مرعبا ورغم ادعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط إلى إن ادعاءات الأمريكيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أشاعت المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تنوي تطوير البرنامج لإعراض عسكرية أيضا وإذا كانت إيران تأمل في امتلاك السلاح النووي فان هذا الوضع سوف يمهد الطريق إمام سباق محموم لامتلاك الأسلحة النووية (باديب، ٢٠٠٥:٢٧).

وسوف نستعرض فى هذا المبحث الموقف الخليجى والعربى الدولى

الموقف الخليجي اتجاه البرنامج النووي

- كان من المفترض إن تلعب دول مجلس التعاون الخليجي وهي (المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، الكويت، عمان) دورا رئيسا في مفاوضاتها مع إيران والتي تهدف إلى إقناعها بالتخلي عن فكرة استكمال دورة تخصيب اليورانيوم ولكنها حتى الان لايزالون على هامش تنفيذ هذا الهدف ويبدو لنا من الوهلة الأولى إن التحرك السلبي من قبل قادة مجلس التعاون يشوبه نوع من عدم الصحة والصواب إلا انه من خلال التحليل الدقيق يتكشف لنا قسم من العقلانية والمنطق في هذا التصرف والذي يبررا لصمت لدول الخليج العربي (إنطاكي، ٢٠٠٦:٥٤).
- أحدثت مفاجآت إيران النووي المتتالية انقساما على مستوى الرأي العام العربي عامة والخليجي خاصة حيث كان هذا التفاوت وضح تأييد والرفض لإعلان إيران تخصيب اليورانيوم فالمؤيدون بنو موقفهم استنادا إلى حقائق عديدة منها إن إيران لم تمتلك أسلحة نووية بعد فكل ما فعلته إيران هو تخصيب اليورانيوم بنسبة (٣.٥) إلى ٤ في المائة وهذا النسبة لا تمكنها بأي حال من الأحوال من إنتاج القنبلة الذرية كما إن مفاعل إيران النووية لا يمكن استخدامه وسيلة لتهديد الدول المشاطئة له على الجانب الأخر من الخليج لكنه قد يسبب إخطارا في حالة حدوث تسرب إشعاعي منه أو تعرضه للعدوان الخارجي وأكثر من ذلك سعي إيران إلى طمأنة دول الخليج العربي بان البرنامج الإيراني لا يشكل تهديدا لها
- حاول المسئولون الإيرانيون تكرار التأكيد على سلمية نواياهم وهو ما بدا جليا في قيامهم بزيارات دورية لدول الخليج العربي للتأكد على صحة هذه الفكرة ويبدو إن الدول المجاورة لإيران والأكثر قربا منها لن ترضى إن تقف موقف المشاهد وفي الوقت نفسه فات تراخي وتكاسل دول الخليج العربي يعكس كلا من عدم ثقتهم في إيران بالإضافة إلى اعتمادهم الكلي على الولايات المتحدة باعتبارها الضامن الوحيد لأمنهم (الزيات،٢٠٠٦:٥٨)
- كما تصدرت قضية التسلح الإيراني وخصوصا البرنامج النووي أجندة عمل مجلس التعاون الخليجي في قمته السادسة والعشرين التي عقدت في أبو ظبي في ديسمبر(٢٠٠٥)حيث استقطبت هذه القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هذه القمة وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي بالقول "مجلس التعاون لا يريد سباقا نوويا في هذه المنطقة والمجلس فزع بشدة من ذلك لكن المفارقة من البيان الختامي لم يترجم هذه المخاوف بشكل مباشر بل انه أشار إلى إسرائيل تحديدا والمنطقة عموما حيث طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشاتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج العربي " وهذه الصياغة التي عكست فجوة كبيرة بين ما أثير قبيل الاجتماعات وما نص علية البيان تعزى لعدة أسباب (البداوي،٢٠٠٦:٦٥٩)
- أولا:- رغم إجماع للدول الخليجية الست على المخاطر النووية الإيرانية فإنها تتمتع مع الأخيرة بعلاقات طيبة على الأصعدة السياسية والاقتصادية وهي سمة تميز العلاقات الإيرانية الخليجية فهي وان توترت على المستوي السياسي فإنها تشهد نموا واضحا على المستوى الاقتصادي فحجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ (١٨٠)مليون دولار عام (٢٠٠٣)كما بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والمملكة العربية السعودية بليون ريال سعودي خلال عام (٢٠٠٤)وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران حاليا كما إن الإمارات العربية تعد خامس دولة في تزويد إيران بالبضائع .
- ثانيا :- يبدو إن الدول الخليجية لم تشأ إن تنتهج خيار التصعيد مع إيران تلك الدولة ذات إل(٧٠)مليون نسمة وهي جار ابدي لدول المجلس ولديها برامج عسكرية متطورة خاصة وان دول الخليج لا تزال تعاني من تداعيات الملف العراقي وتدرك جيدا مدى النفوذ الإيراني فيه وبالتالي فان التصعيد ضد إيران لم يكن خيارا صحيحا ويبدو إن دول المجلس قد أخذت في اعتبارها الرسالة التي بعث بها أمين عام الجامعة العربية للمجلس بالرغم من الانتقادات التي أبداها تجاه هذه الرسالة مسئولون بالإمارات طالب فيها دول الخليج بتركيز مخاوفها على البرنامج النووي الإسرائيلي وتجنب التصعيد مع إيران بشان الملف النووي وهي النصيحة التي حظيت باهتمام الدول الخليجية إضافة إلى عداها من نصائح أخرى ومنها الرغبة الأمريكية من خلال الاتصالات بين الإدارة الأمريكية وبعض الدول الخليجية في ان تتخذ دول المجلس موقفا جماعيا ضد البرنامج النووي الإيراني .
- ثالثا: - يوجد لدي دول الخليج العربية إدراك جماعي بخطورة الملف النووي الإيراني بالنسبة لأمنها القومي ولهذه المخاوف ما يبررها سيما وان أضحت محاطة بدول ذات طموحات نووية (الهند، باكستان، إسرائيل، إيران) ومن ثم فأن الموقف الخليجي لم يتجاهل الإشارة إلى القضية النووية ولم يشر إلى إيران تحديدا وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- وهناك توافق بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة) (إدريس ،٢٠٠٦:١٠١)

وجاء في تقرير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الأخير الصادر في (٣/١٢/٢٠٠٧) والذي كشف عن قيام إيران بإنهاء برنامجها وأنشطتها النووية ذات الجانب العسكري في عام (٢٠٠٣) ليزيل اللثام عن حقائق جديدة تفرض نفسها فيما يتعلق بأزمة الملف النووي الإيراني ويضع في نفس الوقت علامات استفهام كبيرة إمام موقف الإدارة الأمريكية من هذا التقرير

ولاشك إن صدور ذلك التقرير بهذه الصورة يجعل الكثيرين يستعيدون من ذاكرة الماضي المرحلة التي سبقت الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق حيث لعبت المخابرات الأمريكية بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية الدور الأهم في اتخاذ قرار الغزو عندما قدمت أدلة وتقارير بناء على ضغوط من الإدارة تثبت زيفها فيما بعد علي امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل أرادت المخابرات الأمريكية بتقريرها الأخير إن تنأى بنفسها عن التورط في تقديم أية تقارير أو أدلة مشبوهة ضد طهران يمكن إن تشتغل في تبرير القيام بعمل عسكري ضدها ومن ثم توريط الولايات المتحدة في مستنقع جديد مثلما حدث في العراق من قبل

كما عكس البيان الختامي الحادي والثلاثين لمجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي (٢٠١٠) لقادة دول مجلس التعاون الخليجي العربي الست ضرورة إبداء حسن النوايا تجاه إيران والحث على استمرار المشاورات بين الدول الغربية وطهران بهدف التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني كما عبر المجلس عن أمله في إن تسعي كافة الاطراف المعنية إلي التوصل إلى تسوية سياسية تبدد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف وتحقق امن واستقرار المنطقة وتكفل حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت إشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة دون استثناء بما فيها إسرائيل كما تضمن البيان الإقرار بحق المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية السلمية للاستخدام السلمي التي ستشكل تحديا للمنطقة خلال السنوات المقبلة مع استخدام كافة وسائل الضغط السلمية لإخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل للجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران ودعوة إيران إلي الاستجابة لمساعي الإمارات والمجتمع الدولي لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلي محكمة العدل الدولية والتأكيد على أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية

الموقف العربى والدولى

الموقف العربى والدولى

يمكن اختصار الموقف العربي اتجاه البرنامج النووي الإيراني بالرفض وعدم التأييد ذلك إن هذا البرنامج يشكل تهديدا لدول الخليج والدول المجاورة حيث إن من شانه التأثير على مدى نفوذ هذه الدول في المنطقة فامتلاك إيران للسلاح النووي يجعل منها القوى الأولى في المنطقة كما ويجعل منها مصدرة هيبة الدول الأخرى التي ستسعى تبعا لذلك جاهدة لكسب ولاء إيران وأرضاها كي لا تتأثر مصالحها

وقد صرح الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى لصحيفة "ترينند نيوز" في ٢١/١/٢٠١٠ بان منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وقم قامت الجامعة العربية باتخاذ خطوات جديدة في هذا الشأن من خلال إنشاء مجلس السلم والأمن العربي وقامت الجامعة باتخاذ عدة خطوات من شانها ترتيب وتعزيز الأمن القومي العربي وانضمت كل الدول إلى اتفاقية منع الانتشار وكذلك إيران وتركيا

إما بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني فلنا منة موقف واضح فإيران كأية دولة أخرى في المنطقة لها الحق في استخدام الطاقة النووية والجامعة العربية لم تتخذ أي قرار ضد البرنامج السلمي النووي

الخاتمة

الخاتمة

توصلنا في هذه الدراسة إلى إن الفرضية التي تقوم عليها هذه الدراسة قد أدت إلى صدق فرضيتنا وهي العلاقة بين امن الخليج العربي والمشروع النووي الإيراني وهما مرتبطان سلبا وإيجابا في استقرار المنطقة من عدمه والمتتبع للدور الإيراني من خلال تصريحات المسئولين الإيرانيين على كافة المستويات يعتقد تمام الاعتقاد بان القيادة الإيرانية تسعى إلى الهيمنة والتوسع دون الاكتراث بالمصالح والأمن الخليجي واستقرار المنطقة وخير مثال على ذلك ما يحدث ألان في البحرين وكذلك العراق ولبنان.

ومن خلال هذه الدراسة فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي: -

١- عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية المشتركة لدول الخليج وتناقض الأولويات فيما بينهم.

٢- ان عدم حل هذه الخلافات الحدودية سوف يبقى هذا الملف عائقا دون تحسن العلاقات الخليجية الإيرانية.

٣- استمرار إيران في تحديها واستمرارها في برنامجها النووي والمثير للجدل بما يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم استقرارها.

٤- اصرار الطرف الإيراني على التدخل في الشأن الداخلي الخليجي وكذلك في الأوضاع العربية واستقلالها.

٥- تتأثر منطقة الخليج العربي كغيرها من الأقاليم الدولية بما يحيط بها من إحداث حيث أصبح أمنها الإقليمي مرتبطا بالأمن الدولي.

٦- تكتسب منطقة الخليج أهمية لسبب موقعها الجغرافي وامتلاكها لأكبر مصادر الطاقة (النفط _ والغاز) مما يجعلها عرضة لتدخلات الدول الكبرى.

٧- انعدام وفقدان الثقة بين دول الخليج وإيران بما يؤدي إلى الإخلال بالأمن الخليجي.

٨- ضعف الجهود الخليجية وعدم توحدها في الدفاع عن مصالحها يؤدي إلى التدخلات المباشرة للدول الكبرى لحماية مصالحها والتذرع في هذا الوضع.

٩- إصرار الطرف الإيراني على تحدي المجتمع الدولي عبر التصريحات الاستفزازية والتحدي الصارخ للقرارات.

١٠- محاولة دول الخليج لعب دور سياسة الاحتواء للطرف الإيراني دون التورط في نزاع مسلح لا تحمد عواقبه.